المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقـــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــول

مشروع قانون تنظيمي رقم 48.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع
وحقوق الإنسان

الولاية التشريعية 2021-2027
السنة التشريعية 2022-2023

دورة أكتوبر 2022

التقديم العام

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع القانون التنظيمي رقم 48.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

تدارست اللجنة مشروع هذا القانون التنظيمي في اجتماعها المنعقد بتاريخ فاتح فبراير 2023، برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيدة غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي واصلاح الإدارة.

وفي بداية هذا الاجتماع، ألقت السيدة الوزيرة عرضا أبرزت من خلاله أن التعديلات التي أدخلت على هذا القانون التنظيمي، منذ صدوره بتاريخ 19 يوليوز 2012، لا تمسه من حيث الجوهر، بل هي تعديلات تهم الملحق رقم 1 الذي يحدد لائحة المؤسسات والمقاولات الإستراتيجية، أو الملحق رقم 2 المتعلق بالمناصب العليا التي يتم التداول في شأنها في مجلس الحكومة، أو هما معا.

وأفادت السيدة الوزيرة أن مشروع هذا القانون التنظيمي يهدف إلى تحيين لائحة المؤسسات العمومية والمناصب العليا المشار إليها في الملحق رقم 2، من خلال إضافة مؤسستين إلى لائحة المؤسسات العمومية التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في مجلس الحكومة، وهما : " المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة"، المحدث بموجب القانون رقم 25.19، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.52، بتاريخ 11 غشت 2022، و"المؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية"، المحدثة بموجب القانون رقم 41.22، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.56، بتاريخ 11 غشت 2022، مع استبدال تسمية " المجلس العام للتجهيز واللوجيستيك والماء" بتسمية "المجلس العام للتجهيز"، وذلك على إثر المرسوم رقم 2.21.1072، الصادر في 19 يناير 2022، بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التجهيز والماء.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

اعتبر السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة، أن مشروع هذا القانون التنظيمي يندرج في إطار التحيين الشكلي لمقتضياته مع القوانين الصادرة بعد سنه، بحيث يعتبر انعكاسا لقوانين سبق لمجلسي البرلمان أن صادق عليها في

الدورات التشريعية السابقة، بحكم أنه يحتوي تنظيميا على مجرد تحيين للائحة المؤسسات العمومية المحددة في الملحق 2 من القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

وأشارت المداخلات إلى راهنية إجراء تقييم موضوعي وشمولي للأحكام المؤطرة لمسطرة التعيين في المناصب العليا المتداول في شأنها على مستوى مجلس الحكومة، بعد مرور أكثر من عشر سنوات من صدور هذا القانون التنظيمي، الذي أدخلت عليه مجموعة من التعديلات ذات الطبيعة الشكلية قصد الملاءمة، تمهيدا للخروج بتصور معياري متكامل وموحد على جميع القطاعات الوزارية، يسهم في تعزيز الشفافية والارتقاء بمنظومة المناصب العليا، لتلعب دورها الحقيقي في تطوير أداء المرافق العمومية.

وفي سياق آخر، أثارت المداخلات موضوع المبادرة التشريعية البرلمانية، في سياق ترسيخ القوة الاقتراحية للسيدات والسادة المستشارين، كما هي مؤطرة دستوريا، وتمت الدعوة إلى تغيير نظام التعاطي معها، الثابت على مستوى الممارسة البرلمانية، عبر الدأب، على مستوى جميع اللجان الدائمة، على برمجتها دون اشتراط حضور الحكومة، من أجل التملك الجماعي لمضامينها النصية، وإخضاعها للمسطرة التشريعية المحددة في الدستور، وفي النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبرت السيدة الوزيرة عن إشادتها بمداخلات السيدات والسادة المستشارين، الدالة على الحرص الأكيد على تعزيز وتطوير المنظومة القانونية المؤطرة للتعيين في المناصب العليا المتداول في شأنها أمام مجلس الحكومة.

وأبرزت أن الوزارة تمتلك تصورا أوليا حول توحيد معايير إسناد المسؤوليات داخل القطاعات الحكومية، مع مراعاة أن هناك عدد من القطاعات الوزارية تتميز بخصوصيات معينة، وهو ما يفرض رؤى وتوجهات مختلفة لكل قطاع على حدة، فيما يتسق بشروط ومعايير الولوج للمناصب العليا.

وفي ختام الاجتماع، وعند عرض المادة الفريدة ومشروع القانون التنظيمي رقم 48.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور برمته للتصويت، وافقت عليه اللجنة بالإجماع.

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

عرض السيدة الوزيرة

Royaume du Maroc
Chef du Gouvernement
Ministère de la Transition Numérique
et de la Réforme de l'Administration

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

تقديم

مشروع القانون التنظيمي رقم 48.22

بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12

المتعلق بالتعيين في المناصب العليا

تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

بمجلس المستشارين

- 1 فبراير 2023-

تقـــرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حـــــول مشروع قانون تنظيمي رقم 48.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفـني أن أعـرض على أنظاركـم مشـروع القانـون التنظيمـي رقم 48.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، بعد أن صادق عليه مجلس النواب بالإجماع في جلسته العامة المنعقدة يوم الأربعاء 7 دجنبر 2022.

وجدير بالذكر، أن التعديلات التي أدخلت على القانون التنظيمي رقم 02.12 سالف الذكر، منذ صدوره بتاريخ 19 يوليو 2012، لا تمس القانون من حيث الجوهر، بل هي تعديلات تهم إما الملحق رقم 1 الذي يحدد لائحة المؤسسات والمقاولات الاستراتيجية، أو الملحق رقم 2 المتعلق بالمناصب العليا التي يتم التداول في شأنها في مجلس الحكومة، أو هما معا.

وهذا راجع إلى أن إحداث، او تغيير أو دمج أو حذف بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، يستوجب تحيين لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية ولائحة المناصب العليا سالفتي الذكر، المرفقتين بالقانون التنظيمي رقم02.12 المشار إليه أعلاه.

وفي هذا الإطار، يهدف مشروع القانون التنظيمي هذا إلى تغيير وتتميم لائحة المؤسسات العمومية والمناصب العليا المنصوص عليها في الملحق رقم 2 المرفق بالقانون التنظيمي رقم 02.12 سالف الذكر، وذلك من خلال:

1- إضافة المؤسستين التاليتين إلى لائحة المؤسسات العمومية الواردة في البند(أ) من الملحق رقم 2 من القانون التنظيمي رقم 02.12 المذكور، والتي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في مجلس الحكومة :

- " **المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة** " المحدث بموجب القانون رقم 25.19 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.52 بتاريخ 11 غشت 2022؛

- "**المؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية** " المحدثة بموجب القانون رقم 41.22 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.56 بتاريخ 11 غشت 2022.

2- استبدال تسمية "**المجلس العام للتجهيز واللوجيستيك والماء**"، الوارد ضمن لائحة المناصب العليا بالإدارات العمومية التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في مجلس الحكومة، المنصوص عليها في البند(ج) من الملحق رقم 2، بتسمية " **المجلس العام للتجهيز**"، وذلك على إثر صدور المرسوم رقم 2.21.1072 الصادر في 19 يناير 2022 بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التجهيز والماء.

تلكم، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، المقتضيات التي يتضمنها مشروع القانون التنظيمي المعروض على أنظاركم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مشروع القانون التنظيمي كما أحيل على اللجنة ووافقت عليه

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

مشروع قانون تنظيمي رقم 48.22
يقضي بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12
المتعلق بالتعيين في المناصب العليا
تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور

(كما وافق عليه مجلس النواب في 07 دجنبر 2022)

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

راشيد الطالبي العلمي
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون تنظيمي رقم 48.22
يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي
رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا
تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور

مادة فريدة

يغير ويتمم، على النحو التالي، الملحق رقم 2 المرفق بالقانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012)، كما وقع تغييره وتتميمه :

«الملحق رقم 2

«لائحة بتتميم المناصب العليا التي يتم التداول
«في شأنها في مجلس الحكومة

«أ) المسؤولون عن المؤسسات العمومية التالية :

« - المراكز ..... للاستثمار ؛

« .....

« .....

«- مؤسسة النهوض ..... المياه والغابات ؛

«- المؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي «وأعوان الإدارات العمومية ؛

«- المعهد ..... للتقييس ؛

« .....

« ..... ؛

«- الوكالة ..... الطرقية ؛

«- الوكالة ..... العامة ؛

«- المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

«ب) المسؤولون عن المقاولات العمومية .....
«هذا القانون التنظيمي.

«ج) المناصب العليا بالإدارات العمومية التالية :

« .....

« .....

«- الوزراء ..... العامون ؛

«- رئيس المجلس العام للتجهيز ؛

«- المفتشون الجهويون ..... التراب الوطني ؛

«- رؤساء ..... ؛

«- رؤساء ..... المشتركة.»

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

الملحق:

أوراق إثبات الحضور

تقـــرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حـــــول مشروع قانون تنظيمي رقم 48.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع قانون رقم 48.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء فاتح فبراير 2023 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2022-2023
دورة: أكتوبر 2022
اجتماع رقم: 12
الساعة: من 11h00 إلى 11h40

عدد الحاضرين في اللجنة: 9
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 5
عدد المعتذرين: -
عدد المتغيبين: 11
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 31,25
المدة الزمنية: 00h40mn

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الأولى	السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابع			
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد الكرش خليهن	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعد المقرر	السيد الطيب الموساوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

تقـــرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حـــــول مشروع قانون تنظيمي رقم 48.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المـمـلكـة الـمـغربيـة
البرلـــمان
مجلـــس المستشاريـــن
لجنـة الـعـدل والتشـريـع وحـقـوق الإنـســان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع قانون رقم 48.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء فاتح فبراير 2023 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيـــع
السيد محمد حنين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد إبراهيم أخراز	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد بوشعيب عمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مهذب	الفريق الحركي	
السيد محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المـمـلكـة الـمـغربية
البرلـــمان
مجلـــس المستشاريـــن
لجنـة الـعـدل والتشـريـع وحـقـوق الإنـســان

ورقة إثبات حضور السيدات و السادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع قانون رقم 48.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء فاتح فبراير 2023 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المصطفى الرماني	مجموعة الاتحاد الاشتراكي	
خالد السعيدي	UNTM	
هيئة حمداوي	UNT	
فاطمة زخاغ	CDT	